جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى
الدراسات العليا

رسالة ماجستير بعنوان

# سياسات مكافحة التضخم وعلاج أثاره السلبية

# (مع التركيز على السياستين النقدية والمالية)

## دراسة تطبيقية على الحالة المصرية

**Anti-inflation Policies And Treatment Of Their Negative Effects**
**(Focusing On Monetary And Fiscal Policies)**
**An Applied Study On The Egyptian Case**


اعداد

**عبد الله عبد اللطيف عبد الله محمد**

الباحث بقطاع مكتب الوزير – وزارة المالية المصرية

إشراف

**الأستاذ الدكتور/ محمود محمد عبدالحى صلاح**

الأستاذ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومي

(مدير المعهد الاسبق )


لنيل درجة الماجستير فى التخطيط والتنمية

٢٠٢٠ م

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى
الدراسات العليا

## إجازة رسالة الماجستير في التخطيط والتنمية

# سياسات مكافحة التضخم وعلاج أثاره السلبية
# (مع التركيز على السياستين النقدية والمالية)
# دراسة تطبيقية على الحالة المصرية

# Anti-inflation Policies And Treatment Of Their Negative Effects
# (Focusing On Monetary And Fiscal Policies)
# An Applied Study On The Egyptian Case


الباحث

عبد الله عبد اللطيف عبد الله محمد


**إجازة الرسالة من قبل لجنة المناقشة والحكم:**

**أعضاء لجنة المناقشة والحكم :**

١ **ا.د. محمود عبدالحى محمد صلاح** (مشرفا ورئيسا)
(أستاذ متفرغ بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية – معهد التخطيط القومى)
التوقيع :

٢ **ا.د. حجازى عبدالحميد الجزار** (محكما وعضوا)
(أستاذ ومدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية – معهد التخطيط القومى)
التوقيع:

٣ **د. جمال محمد عثمان** (محكما وعضوا)
( وكيل وزارة المالية - سابقا )
التوقيع :

أجيزت الرسالة بتاريخ : / / ٢٠٢٠

﴿ قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة الآية الكريمة رقم (٣٢)

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة آل عمران الآية الكريمة رقم (١٨)

# إهداء

إلى من علَّمتني الصبر والجدَّ والاجتهاد في كافة منـــاحي الحياة... أمِّي الحبيبة.

إلى من أرسى لديَّ قواعد الخلق الكريم، وكيفية كبح زمـــام النفس سندي وعضُدي في تلك الحياة ... أبي المُوقَّر.

إلى من كانت نعم السَّند في رحلتي العلمية والبحثيـــة، ولـــم تدَّخر جُهدًا في مُساعدتي... زوجتي الغالية.

الى قرة العين و مهجة الفؤاد .....

أولادى الأعزاء روان ومحمد وأحمد

ولكل من علمني حرفاً ، أو أسدى لي نصحاً ، أو شـــد مـــن أزري وقوى من همتي ، أتوجه إلى هؤلاء بعظيم شـــكري ، وامتناني ، وعرفاني بالجميل.

وإلى جميع أهلي وأصدقائي...

أُقدِّم إليكم رسالتي المُتواضعة.

( رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ )

(الآية ١٩ سورة النمل)

الحمد لله والشكر لله الذى وفقنا لإتمام هذا العمل .....

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء الى كل الاساتذة الافاضل بمعهد التخطيط القومى برئاسة **الأستاذ الدكتور علاء الدين محمود زهران** على ما قدموه لنا من جهودا كبيرة خلال برنامج الماجستير كانت بمثابة أضواء كاشفة أضاءت لنا درب مشوار الدراسة .

كما أمرنا ربنا سبحانه وتعالى في قوله " **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها** " لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى معلمي وأستاذي من رعاني طالبا في برنامج الماجستير و امتدت ايادية فى احتضان ما أنجزناه ، مراجعه وتمحيصاً وإشرافاً **الأستاذ الدكتور محمود عبدالحى صلاح** أستاذ الاقتصاد الدولى بمعهد التخطيط القومى(مدير المعهد الأسبق) ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الاثر مما ساعدنا في إعداد هذه الدراسة وإخراجها بهذه الصوره التي إجتهدنا أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع..... وأسأل الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء.

كما اتوجه بالشكر الجزيل لكل من **الأستاذ الدكتور حجازي عبدالحميد الجزار** مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومي **والأستاذ الدكتور جمال محمد عثمان** وكيل وزارة المالية {سابقا} على تفضل سيادتهم بقبول الموافقة على الاشتراك في لجنة مناقشة الرسالة والحكم عليها ، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة، وهو ما يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له، فلهم منى جميعاً أسمي آيات التقدير والعرفان بالجميل.

وأرسل رسالة شكر خاصة إلى السيد **وزير المالية** على تيسيره لنا الالتحاق بهذه الدراسة وتذليله العقبات التي اعترضتنا فى سبيل استكمالها.

## مستخلص الدراسة

تتناول هذه الدراسة سياسات مكافحة التضخم وعلاج أثاره السلبية من خلال التركيز على السياستين النقدية والمالية كدراسة تطبيقية على الحالة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٨ ، وتنبع أهميتها من الأهمية الكبرى للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة ، وبالتالي كان لابد من دراسة العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية، ومدى فعالية السياسات الاقتصادية، وبصفة خاصة السياستين النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في مكافحة تلك الإختلالات وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ، و محاولة التوصل الى حلول جذرية للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن ظاهرة التضخم ، حيث تعددت الدراسات الاقتصادية فى هذا الشأن، ولكنها لم تتوصل الى حلول جذرية للحد من أثاره السلبية ، ووضع هذه الحلول امام السلطات المالية والنقدية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار في الاقصاد المصرى .

ولتحقيق هدف الدراسة، فقد تم التركيز بالتحليل على دراسة اتجاهات التضخم في الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة ، حيث شهدت سنوات الدراسة ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورا في القوة الشرائية – للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية ، وتبين ان الارتفاع في معدلات التضخم السنوية ، يرجع إلى مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الدور الذي مارسته الاختلالات الهيكلية في تفاقم معدلات التضخم السنوية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع . وقد صاحب الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية تدهورا في مستوى معيشة

الأفراد واحتدام التمايز بين شرائح المجتمع، وانخفاض حجم المدخرات المحلية، بالإضافة إلى إعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات، نظرا لانخفاض القدرة التنافسية للصادرات الوطنية في السوق الدولية، بالإضافة إلى العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية.

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وفقا لاحتياجات البحث ،حيث الدراسة تعرض لماهية سياسات مكافحة التضخم واهم أسبابه وعلاج أثاره السلبية ، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة التى تناولت الموضوع .

وتخلص الدراسة إلى عدد من النتائج التي تثبت أن السلطات الحكومية نفذت برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية على مراحل زمنية متتابعة، تضمن البرنامج عدد من السياسات النقدية والمالية هدفت إلى وقف التدهور في أداء الاقتصاد الوطني، والحد من تفاقم معدلات التضخم السنوية، غير أنه على الرغم من النجاحات التي حققتها تلك السياسات في تخفيض حجم السيولة المحلية وتخفيض نسبة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى إجمالي السيولة المحلية وتخفيض حجم الإنفاق الحكومي الجاري وخفض معدلات الاستهلاك النهائي الكلي، إلا أن تلك السياسات لم تحقق نجاحا مماثلا في علاج الاختلالات الخارجية الناجمة عن الزيادة في أسعار الواردات السنوية من السلع والخدمات، نظرا لحالة الجمود التي يعانيها جهاز الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على العالم الخارجي لتوفير احتياجات السكان من السلع والخدمات، كما أوضحت الدراسة قصور السياسات النقدية والمالية عن علاج الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

ومن ثم سعت هذه الدراسة الى عرض تصور مقترح لرؤية مستقبلية للسياستين النقدية والمالية لمكافحة الاثار السلبية الناجمة عن الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري.

**الكلمات الدالة:**

- التضخم.
- استهداف التضخم .
- كمية النقود المتداولة .
- السياسة المالية .
- السياسة النقدية .
- إجمالي الناتج المحلي .

# Abstract

**This Study Deals with Anti-Inflation policies And Treatment of its Negative Effects by Focusing On Monetary And Fiscal Policies as An Applied Study On the Egyptian Case During The Period 2003-2018.**

**Its Importance Stems From The Great Importance Of The Economic And Social Eeffects Of The Inflationary Pressures In The Egyptian Economy During That period, And therefore it Was Necessary To Study The Internal and External Factors and Structural Imbalances That Contributed to Feeding The Inflationary pressures, and the Effectiveness Of Economic Policies, Especially The Monetary And Fiscal Policies Implemented by the Government Authorities In Combating these Imbalances And Achieving Stability In The local Price levels, And Trying to Find Radical Solutions To Overcome the Phenomenon Of Inflation, As There have been Many Economic Studies In This Regard, but they have not Reached Root Solutions In Order To Reduce its Negative Effects, And To Put These Solutions Before The Fiscal and Monetary Authorities To Take The Necessary Measures To Reduce That Phenomenon in Order to Achieve Stability In The Egyptian Economy.**

**To Achieve This Study, The Focus Of The Analysis was On Studying The Inflation Trends In The Egyptian Economy During That Period, As The years of the Study Witnessed Successive Increases in the levels of local Prices and A deterioration in the Purchasing Power - Of The National Currency in Exchange for Foreign Currencies, And it was Found that The Rise In Annual Inflation Rates is Due To An Overlapping Group of Internal And**

**External Factors, in Addition to The Role that Structural Imbalances have played In Exacerbating Annual Inflation Rates And pushing up Domestic price levels. The Rise in The levels of local prices has been Accompanied by A deterioration In The Standard Of living of Individuals, The Intensification Of Differentiation Between Segments Of Society, The Decrease Iin the Size Of local Savings, in Addition to the Redistribution of Investments Between The Sectors of the National Economy And the High Annual Deficit in the State Budget, And the Aggravation of The Deficit in the Balance of Payments Due to the Increase in the Value Of Imports And the Decrease in Export Eearnings, Due To the low Competitiveness Of National Exports In The International Market, in Addition to The Many Economic And Social Effects that Have Been Produced by Successive Rises in The local Price levels.**

**The Study Uses The Descriptive And Analytical Method According To The Research Needs, Where The Study presents What The Anti-Inflation Policies are And The Most Important Causes And Treatment Of Its Negative Effects, in Addition To Reviewing Previous Studies That Dealt With the Topic.**

**The Study Concludes With a Number Of Results that prove that Government Authorities Implemented the Economic And Financial Reforms Program in Successive Stages Of Time. The Program Included a number of Monetary and Fiscal Policies Aimed at Stopping The Deterioration in The Performance of the National Economy, and Reducing the Exacerbation of Annual Inflation Rates, but Despite the Successes Achieved by These Policies in Reducing The Volume of Domestic liquidity And**

**Reducing The Ratio Of Cash Circulating Outside the banking System to total Domestic liquidity and Reducing The Volume Of Current Government Spending and Reducing The Rates Of Total Final Consumption, But That These Policies have not Achieved Similar Success In Treating the Brother For foreign Machines Resulting from the Increase In The Annual Prices Of Imports of Goods And Services, Given the Stalemate Experienced by the local Production System And The Increased Dependence On The Outside World to provide The Needs of the Population for Goods And Services, As The Study Showed The lack Of Monetary And Fiscal Policies From Addressing Structural Imbalances In The Structure Of The National Economy Resulting From Imbalance Of The Growth Relationship Between The Sectors Of The National Economy.**

**Then This Study Sought To Present A proposed Vision For A Future Vision of the Monetary And Fiscal Policies to Combat The Negative Effects Resulting From Inflationary Pressures in The Egyptian Economy.**

## Keywords:

- **Inflation.**
- **Inflation Targeting.**
- **The Amount of Money in Circulation.**
- **Fiscal Policy.**
- **Monetary Policy.**
- **Gross Domestic Product.**

# المحتويات

# فهرس المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة | أ–ص |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم** | ١–٥٧ |
| المبحث الأول: نظرة عامة حول التضخم | ٢ |
| – مفهوم وأنواع التضخم وقياسه ..... | ٢ |
| – الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ..... | ٢٣ |
| المبحث الثاني: وسائل مكافحة التضخم | ٢٩ |
| – أدوات السياسة النقدية. ..... | ٣٠ |
| – أدوات السياسة المالية ..... | ٣٨ |
| – مكافحة التضخم وفقا لبرنامج صندوق النقد والبنك الدوليين.... | ٤٦ |
| خلاصة الفصل الأول | ٥٧ |
| **الفصل الثاني: الضغوط التضخمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري** | ٥٨–١٤١ |
| المبحث الأول: اتجاهات التضخم في الاقتصاد المصري | ٦١ |
| – الخصائص الأساسية لهيكل الاقتصاد المصري ..... | ٦١ |
| – اتجاهات الأسعار في الاقتصاد المصري ..... | ٧٥ |
| – قياس التضخم في الاقتصاد المصري ..... | ٨٣ |
| المبحث الثاني: الاختلالات الداخلية ودورها في تغذية الضغوط التضخمية | ٩٢ |
| – الاختلالات الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة ..... | ٩٢ |
| – الزيادة في حجم الاستهلاك النهائي الكلى ..... | ١٠٨ |
| – الاختلالات الناجمة عن زيادة حجم الانفاق العام الحكومي..... | ١١١ |
| المبحث الثالث: الاثار السلبية للتضخم فى الاقتصاد المصري | ١١٧ |

| | |
|---|---|
| – أثر التضخم على المدخرات المحلية ..... | ١١٧ |
| – أثر التضخم على توزيع الدخل القومي والاستثمار ..... | ١٢٠ |
| – أثر التضخم على ميزان المدفوعات ..... | ١٢٩ |
| – أثر التضخم على سعر صرف العملة الوطنية ..... | ١٣٥ |
| خلاصة الفصل الثاني | ١٤١ |
| **الفصل الثالث: سياسات مكافحة التضخم وعلاج آثاره السلبية في مصر مع التركيزعلى السياستين النقدية والمالية** | ٢٣٠-١٤٢ |
| المبحث الأول: دور السياسات الاقتصادية في علاج الاختلالات الداخلية | ١٤٥ |
| – دور أدوات السياسة النقدية..... | ١٤٦ |
| – دور أدوات السياسة المالية ..... | ١٦٧ |
| – دور سياسة استهداف التضخم في التنسيق بين السياستين النقدية والمالية..... | ١٨٩ |
| – التنسيق والجمع بين السياستين النقدية والمالية ..... | ١٩١ |
| – سياسة الرقابة على الأجور ..... | ١٩٦ |
| – أدوات السياسة التجارية ..... | ١٩٨ |
| – أدوات السياسة الاستثمارية..... | ٢٠٤ |
| المبحث الثاني: تصور للرؤية مستقبلية للسياستين النقدية والمالية | ٢١٢ |
| – تصور للرؤية المستقبلية للسياسة النقدية ..... | ٢١٢ |
| – تصور للرؤية المستقبلية للسياسة المالية ..... | ٢٢١ |
| خلاصة الفصل الثالث | ٢٣٠ |
| ▪ الخاتمة العامة للدراسة | ٢٣٢ |
| ▪ نتائج واختبار فروض الدراسة | ٢٣٤ |
| ▪ التوصيات | ٢٣٩ |
| ▪ مراجـــع الدراســـــة | ٢٤٣-٢٤٩ |
| ▪ الملخص باللغة العربية | أ |
| ▪ الملخص باللغة الإنـــجليزية( Summary) | A |

# فهرس الجداول والاشكال

## أولا: فهرس الجداول


| رقم الجدول | بيـــــان | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٨. | ٦٧ |
| ٢ | تطور التجارية الخارجية خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٨ | ٧١ |
| ٣ | المؤشرات الرئيسية للدين العام الخارجي خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ٧٣ |
| ٤ | تطور معدل التضخم وفقا للأرقام القياسية لاسعار المستهلكين والجملة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ٧٧ |
| ٥ | الارقام القياسية لأسعار المستهلكين حضر الجمهورية طبقا للمجموعات السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧ | ٨٠ |
| ٦ | الارقام القياسة لأسعار المستهلكين ريف الجمهورية طبقا للمجموعات السلعية خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٧ | ٨٢ |
| ٧ | تطور معامل الاستقرار النقدى خلال الفترة من ٢٠٠٣حتى ٢٠١٨ | ٨٥ |
| ٨ | تطور الافراط النقدى خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨. | ٨٩ |
| ٩ | تطور فائض المعروض النقدى خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ٩١ |
| ١٠ | تطور السيولة المحلية خلال فترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ٩٥ |
| ١١ | تطور نسبة السيولة المحلية خلال فترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ٩٦ |
| ١٢ | الاصول المقابلة خلال فترة الدراسة | ٩٩ |
| ١٣ | تطور نسبة الائتمان المحلى الاجمالى خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٠١ |
| ١٤ | تطور الإقراض والخصم للبنوك التجارية الى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٠٦-١٠٧ |
| ١٥ | تطور الاستهلاك الكلى ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى | ١١٠ |
| ١٦ | تطور الانفاق العام خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١١٥ |

| رقم الجدول | بيـــــان | الصفحة |
|---|---|---|
| ١٧ | تطور مصادر تمويل العجز الكلى للموازنة العامة للدولة | ١١٦ |
| ١٨ | تطور معدلات الادخار المحلى ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى | ١١٩ |
| ١٩ | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى | ١٢٢ |
| ٢٠ | تطور معدلات الاستثمار ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى | ١٢٥ |
| ٢١ | الاستخدامات المنفذة الاستثمار بين القطاعت الاقتصادية . | ١٢٧ |
| ٢٢ | حصة القطاعات من الاستثمار المنفذة والموزعة على القطاعات الاقتصادية . | ١٢٨ |
| ٢٣ | تطور معاملات القطاع الخارجي ( ميزان المدفوعات ) | ١٣٤ |
| ٢٤ | تطور أسعار صرف اهم العملات الأجنبية بالجنيه | ١٣٩ |
| ٢٥ | تطور أسعار الفائدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٤٨ |
| ٢٦ | تطور هيكل أسعار الفائدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٤٩ |
| ٢٧ | تطور نقود الاحتياط والأصول المقابلة لها خلال الفترة من ٢٠٠٣حتى ٢٠١٨ | ١٥٧ |
| ٢٨ | تطور النفقات الجارية والاستثمارية خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٧٤ |
| ٢٩ | تطور مصادر التمويل للعجز الكلى خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٧٧ |
| ٣٠ | تطور هيكل الإيرادات الضريبية و الإيرادات العامة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٨١ |
| ٣١ | تطور إصدارات اذون الخزانة والسندات خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٨ | ١٨٧ |

## ثانيا: فهرس الأشكال


| رقم الشكل | بيـــــان | الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | الفجوة التضخمية | ١٧ |
| ٢ | تطور نسبة الإيرادات الى النفقات ونسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى الاجمالى | ٦٨ |
| ٣ | نسبة الصادرات الى الواردات خلال فترة الدراسة | ٧٢ |
| ٤ | نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلى الاجمالى | ٧٤ |
| ٥ | تطور معدل التضخم طبقا للارقام القياسية ونسبته للناتج المحلى الاجمالى | ٧٨ |
| ٦ | تطور معامل الاستقرار النقدى | ٨٦ |
| ٧ | متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى | ١٢٣ |
| ٨ | تطور الاستثمار ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى | ١٢٦ |
| ٩ | إجمالى الصادرات | ١٣٠ |
| ١٠ | إجمالى الوادرات | ١٣١ |
| ١١ | مؤشر المعاملات الخارجية | ١٣٣ |
| ١٢ | تطور أسعار الصرف | ١٣٨ |
| ١٣ | تظور العائد على الودائع لمدة ٣ شهور | ١٥٣ |
| ١٤ | تطور نسبة النفقات الجارية الى اجمالى النفقات | ١٧٥ |
| ١٥ | تطور نسبة مشاركة الضرائب الى اجمالى الإيرادات العامة | ١٨٢ |
| ١٦ | تطور نسبة الضرائب على الدخل الى اجمالى الإيرادات الضريبية | ١٨٢ |
| ١٧ | تطور نسبة الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات والجمارك الى اجمالى الايرات الضريبية | ١٨٢ |
| ١٨ | تطور إصدرات اذون الخزانة العامة | ١٨٨ |
| ١٩ | تطور إصدرات سندات الخزانة العامة | ١٨٨ |